

الإستيطان الإسرائيلي في  
القدس والشرعية الدولية

إعداد

الأستاذ الدكتور نظام

محمود بركات

قسم العلوم السياسية –  
جامعة اليرموك

ورقة مقدمة إلى المؤتمر  
الدولي للقدس في عمان  
ضمن إحتفالية الأردن  
بالقدس عاصمة الثقافة  
العربية

لعام (٢٠٠٩)

مقدمة :

تحتل قضية القدس مكانة  
مرموقة في نفوس العرب  
والمسلمين عبر التاريخ فهي تشكل  
أولى القبلتين وفيها ثالث الحرمين

الشريفين ، وهي تجسد التاريخ  
العربي والاسلامي العريق الذي  
يتمثل في كل اثر وموقع من آثارها  
وأماكنها التاريخية .

كما تشكل مدينة القدس  
قضية دولية تهم المجتمع الدولي  
والسلام العالمي ، كما تأخذ قضية  
القدس أبعاداً إنسانية تتعلق بالشعب  
اللسطيني والتنكر لحقوقه وحياته  
الدينية وحرمة أماكنه المقدسة .

وتعد قضية الاستيطان  
الإسرائيلي في القدس في طليعة  
القضايا الهامة في مجال القضية  
الفلستينية والصراع العربي  
الإسرائيلي ، وتشكل هذه القضية  
ميداناً واسعاً للدراسة والتحليل ،  
وتعدد الأبعاد والجوانب التي يمكن  
بحثها في هذا المجال ، وسوف  
تركز هذه الدراسة على موقف  
الشرعية الدولية من عمليات  
الإستيطان .

## تحديد مشكلة البحث :

لقد تم تحديد مشكلة البحث في دراسة موقف الشرعية الدولية من قضية الإستيطان الاسرائيلي في القدس المحتلة سنة ١٩٦٧ بحدودها الموسعة أي القدس الكبرى .

وقد تم تحديد زمن الدراسة منذ سنة ١٩٦٧ وحتى اليوم، وسوف تركز الدراسة على موقف الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية بخصوص القدس والاستيطان في القدس واستبعاد المواقف الفردية للدول واطراف الصراع الاخرى.

### **منهجية البحث :**

تعتمد هذه الدراسة منهج تحليل المضمون Content Analysis في دراسة قرارات الشرعية الدولية ، بخصوص القدس وسوف تلجأ الى المنهج التاريخي والمقارن أينما كان ذلك ضرورياً.

وسوف تستند هذه الدراسة على الوثائق والمصادر الأساسية في جمع المعلومات .

### الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة الى إثبات عدم شرعية عمليات الإستيطان الاسرائيلي في القدس استنادا الى قرارات الشرعية الدولية وموقف القانون الدولي . وسوف تحاول الدراسة الأجابة على الأسئلة التالية:

- أ- ما هي الدوافع والمبررات التي تستخدمها إسرائيل لتبرير عمليات الإستيطان في القدس .
- ب- ما هي أهم المبادرات والعمليات التي مارستها



إسرائيل في مجال  
إستيطان القدس  
والسيطرة عليها .

ج- ما هو موقف القانون  
الدولي من قضية الإستيطان في  
القدس.

د- ما هي أهم قرارات الأمم  
المتحدة بخصوص الإستيطان في القدس .  
هـ- ما هو مستقبل عمليات  
الإستيطان الاسرائيلي في القدس .

وسوف يتم تناول هذا الموضوع

على النحو التالي :

تبدأ الدراسة بتحديد أهداف  
ومبررات الإستيطان من وجهة النظر  
الاسرائيلية يتبعها وصف وتحليل  
للإجراءات الاسرائيلية لتهويد المناطق ثم  
بعد ذلك استعراض للعمليات الاستيطانية

في القدس ثم تنتقل الدراسة لبحث  
موضوع الشرعية الدولية من خلال  
القانون الدولي ثم قرارات الأمم المتحدة  
بخصوص الاستيطان .

## ت- أهداف ومبررات

### الإستيطان

#### الاسرائيلية (١):

في دراستنا لأهداف إسرائيل  
ومبرراتها لعمليات  
الاستيطان في القدس يمكن  
التمييز بين أربعة اتجاهات

---

١ أنظر في ذلك :  
نظام بركات ، الإستيطان الاسرائيلي في  
فلسطين بين النظرية والتطبيق ، مركز  
دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ص  
١٣٤ - ١٤٨ .

رئيسية اعتمدها اسرائيل  
لتبرير عمليات الاستيطان  
والتهوديد في القدس.

## ١- الاتجاه الأول: يرتبط بين عمليات الاستيطان والاعتبارات الأمنية (١)

- 
- أنظر بخصوص الاعتبارات الأمنية :
- أ- المقدم الحانان اورون ، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية في كتاب أمن اسرائيل في الثمانينات ، ملف خاص ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ص ١٩٥ - ١٩٩ .
- ب- Yigal Allon, The case for Deffensible Borders in Foreign Affairs, Vol.55, No.1 October, 1967
- ج- Harris Wilson, Taking Root, Israeli settlement in the West Bank, 1967 - Chichester Research 1980 Studies press, New York, 1980

ويرى هذا الاتجاه بأن عمليات  
الإستيطان الاسرائيلي ترتبط  
بنظرية الأمن القومي  
الإسرائيلي والتي تقوم على  
ضرورة توفر حقائق جغرافية  
تضمن الأمن الاسرائيلي  
وتوفير الحدود الآمنة والعمق  
الاستراتيجي وأن الوجود  
الاسرائيلي في الأراضي المحتلة  
مرتبط بالقضية الأمنية بمفهومها  
الواسع وليس مقصوراً على البعد  
العسكري فقط .

حيث يرى هذا الاتجاه بأن أي  
مستوطنة تقام في المناطق  
المحتلة يجب أن توفر لها الحماية  
الأمنية ,ان وجود هذه  
المستوطنات يدعم الوجود  
العسكري والأمني في المناطق  
المحتلة (١)

وقد عبر عن هذا الاتجاه في  
سياسات حزب العمل خاصة  
عقب حرب ٦٧ مباشرة والتي

---

Harris Wilson,  
Taking Root,Israeli settlement in the West  
Bank, 1967 -1980.  
Chichester Research Studies press,  
New York,1980 P.161.

تحاول تبرير عملية الاستيطان ضمن الاعتبارات الأمنية والعسكرية لضمان سلامة وأمن قوات الاحتلال داخل المناطق المحتلة ، ولذلك حرصت السياسة الاسرائيلية على اقامة المستوطنات ذات الطبيعة العسكرية والمحصنة في المناطق الاستراتيجية حول القدس لدعم القوات الاسرائيلية في المنطقة ومنع عمليات المقاومة والتصدي للانتفاضة الفلسطينية واثارة نوع من الرعب للعرب وتهديد حياتهم اليومية لاجبارهم على الرحيل ومحاولة تحسين السيطرة العسكرية والأمنية على

السكان العرب ومحاصرتهم ومراقبة  
نشاطاتهم واقامة جيش  
للمستوطنين للاستغناء عن تدخل القوات  
العسكرية .

**الاتجاه الثاني : ربط عمليات  
الاستيطان بالموقف التفاوضي  
والدوافع السياسية (٤) .**

يرى هذا الاتجاه بأن الاستيطان  
يقوي الموقف التفاوضي  
لاسرائيل ويزود اسرائيل بورقة

---

انظر في ذلك :

أ- جوزيف الفير، المستوطنات والحدود ،  
التصورات الاسرائيلية للحل الدائم ،  
مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة  
الأردنية ، عمان ١٩٩٦ ص ٢٦ .

ب - Ziva Flamhaft , Isreal on the  
Road to peace , westview Press, Oxford,  
1996 P. 186 .

مهمة في المساومات المقبلة للوصول الى حل نهائي ويعمل هذا الاتجاه لفرض الشروط الاسرائيلية على عمليات التفاوض من خلال خلق أمر واقع ومحاولة خلق حقائق يصعب تغييرها في أي حل سياسي مستقبلي ، أو نتيجة قرار سياسي يصدر عن أية جهة حكومية أو دولية .

ويعمل هذا الاتجاه الى تجسيد عملية الضم الاسرائيلي للمناطق المحتلة من ناحية عملية ، وأن المستوطنات وجدت لتبقى ، وأن الوجود الاسرائيلي والسيطرة الاسرائيلية على القدس والمناطق المحتلة يرتبط الى حد بعيد بوجود المستوطنات ، تجسيدا لمقولة غولدا مائير رئيسة الوزراء السابقة " الحدود حيث يتواجد اليهود " وأن وضع المستوطنات يقوي موقف



اسرائيل التفاوضي . ويحاول  
التصدي لأي محاولات من  
الحكومات الاسرائيلية للتنازل  
عن المناطق المحتلة أو القدس ،  
وقد ساهم المستوطنون في هذه  
المناطق في تشكيل قوى ضاغطة  
على الحكومات الاسرائيلية من  
أجل عدم التراجع عن الاهداف  
الاسرائيلية في السيطرة على  
المناطق المحتلة سنة ٦٧ (٥) .  
وقد ظهر في الفترة الأخيرة اتجاه  
نحو محاولة تبرير الاستيطان من  
خلال الدعوة الى استمرار  
الاستيطان في المستوطنات  
القائمة ضمن مقولة الزيادة  
الطبيعية لسكان المستوطنات  
وذلك للتخلص من الضغوط

---

° نظام بركات ، الإستيطان والصراع العربي  
الاسرائيلي ، الجانب السياسي ، مجلة العلوم الاجتماعية  
، الكويت ، عدد ٢٣  
ربيع ١٩٩٥ ، ص ١٦٥ .

الدولية لوقف الاستيطان، رغم أن معظم المستوطنات القائمة فارغة من السكان ، وسكانها موجودين في المدن الرئيسية الأخرى(٦) . وبشكل عام يرى هذا الاتجاه بأن زيادة عمليات الاستيطان والتغييرات على أرض الواقع ستقوي الموقف الاسرائيلي وتخلق نوع من الاحساس بالاحباط واليأس لدى العرب

---

<sup>٦</sup> المستوطنات الاسرائيلية " الزيادة الطبيعية " لوضع غير طبيعي على موقع الانترنت

[http://www.Swissinf.ch/ara/front.html?site\\_sec+109& sid =10829164 & ckey=12450,72146000& Iy=st&rs=yes](http://www.Swissinf.ch/ara/front.html?site_sec+109& sid =10829164 & ckey=12450,72146000& Iy=st&rs=yes)

تاريخ الدخول ٢٠٠٩/٦/٦ .

يدفعهم لتقديم المزيد من التنازلات ، ولذلك يحاول هذا الاتجاه المبالغة في إظهار حجم الاستيطان وفعاليته بقصد خلق قناعات لدى العالم بصعوبة التخلي عن المستوطنات والعودة الى حدود ١٩٦٧ ، كما أن ابراز أهمية الاستيطان حاليا يساهم في انكار جوهر القضية الفلسطينية من أن هناك احتلال اسرائيلي وشعب فلسطيني يسعى لتقرير مصيره .

الاتجاه الثالث : الربط بين  
الاستيطان والاعتبارات الدينية  
والعقائدية (٧) .

---

(٧) انظر في ذلك

- A. Jan Metzger, This Land is our Land, The West Bank under Israeli Occupation, P.34
- B. David Newman , Jewish Settlement in The West Bank : The Role of Gush Emunim, center for Middle East Islamic Studies, 1982, P.27.

Donald Will, Zionist settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People, P.34 (٨)

(٩) انظر نص البيان على موقع الانترنت

Aljazeera.

ne t /NR/ exeres/ EE58BECA 4953-4 CDI-  
950lhttp://www

ICD 88 FF 46159 htm

ويتبنى هذا الاتجاه القيادات الدينية والاحزاب اليمينية وهم يؤمنون بأن فلسطين وبالاصح مدينة القدس هي جزء من أرض الميعاد التي تقرها الشريعة اليهودية ، وأن أرض اسرائيل "Eretz Yisreal" يهوداه والسامرة" ترتبط بالتوراة وهي أراضي مقدسة لليهود أينما كانوا وتربط وجودهم الروحي بوجودهم السياسي في القدس ، وبالتالي من حقهم السيطرة عليها والاستيطان فيها باعتبارها تمثل أرض اسرائيل الكاملة ، وفي المقابل يجب طرد السكان العرب من القدس وجميع الأراضي المحتلة لضمان السيادة لليهود ، وقد ركز هذا الاتجاه عن الاستيطان في مدينة القدس بالذات لأهميتها للتراث والعقيدة اليهودية والعمود الفقري للايديولوجية الصهيونية فهي تحاول تبرير شرعية الوجود اليهودي في فلسطين لحل المسألة اليهودية ، وأن على اليهود السعي لاستيطان فلسطين لاستعادة وطنهم

التاريخي ، واعادة بناء هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى ، وقد أنشأ هذا التيار مجموعة من المنظمات والهيئات التي تدعو لاستيطان القدس ولإعادة بناء الهيكل والا فان ديانتهم تكون ناقصة ، ومن أهم هذه المنظمات " جماعة أمناء الهيكل " والتي تدعو لهدم المسجد الأقصى واعادة بناء هيكل سليمان في موقعه .

وبشكل عام استخدمت الحركة الصهيونية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة مكانة القدس الدينية كأساس ايدولوجي واقناعي لدعم المشروع الصهيوني في فلسطين ولشحن عواطف اليهود خاصة المتدينين منهم للهجرة الى فلسطين واعتبار الاستيطان في القدس نوع من الواجب الديني ولتأكيد الهوية الدينية والقومية لليهود باعتبارهم شعب الله المختار وقد عاد الى أرض الميعاد (٨).

وقد تأكد هذا الموقف خلال الفترة  
الاخيرة التي تولى فيها الليكود الحكم منذ  
٢٠٠٩ حيث ظهرت القوى الدينية  
واليمينية في تغليب الاعتبارات الدينية  
على عمليات الاستيطان فقد  
أصدرت مجموعة " حاخامات  
أرض اسرائيل" بقيادة سلوم دوف ويلفا  
بياناً رداً على مطالبات المجتمع الدولي  
بوقف الاستيطان تقول فيه " ان دولة  
فلسطينية وتفكيك الاستيطان في  
يهودا والسامرة تتعارض مع الامر الالهي  
بأن أرض اسرائيل هي ملك لشعب  
اسرائيل ومن يمسخها يمسخ عين  
الخالق (٩).

## الاتجاه الرابع : الدوافع الاقتصادية والديموغرافية<sup>(١٠)</sup>.

ترى اسرائيل بأن الإستيطان  
الاسرائيلي في القدس يساعد في حل  
بعض المشكلات الديمغرافية  
والاقتصادية لاسرائيل، حيث تسعى

---

(١٠) عن الدوافع الاقتصادية انظر:

- A- Master plan for The Development of settlements in Judia and Samaria,word Zionist Organization, Jerusalem,1978.
- B- Meron Benvenisiti,The West Bank: A Survey of Israels Policies,Jerusalem,1985 PP.30-31.



اسرائيل لاستغلال بعض المستوطنات في  
مجال الزراعة كما هو حال  
المستوطنات الريفية من أراضي القرى  
العربية حول القدس والتي استغلت  
في مجال الزراعات البعلية حيث أقيمت  
على أخصب الأراضي الزراعية .  
وللسيطرة على موارد المياه ،  
كما حاولت اسرائيل خلق مجتمعات  
صناعية كبيرة في بعض المناطق مثل  
معاليه أدوميم وطرطوت وغيرها  
ومحاولتها امتصاص الايدي العاملة  
العربية ودمجها في الاقتصاد الاسرائيلي  
وحرمان النشاطات الاقتصادية العربية  
من هذه الوفرة في الايدي العاملة .

كما استخدمت المستوطنات في  
القدس كمراكز جذب للمستثمرين  
والأثرياء اليهود ولجأت بعض  
المستوطنات الى انشاء بعض الحرف  
اليدوية والخزفية المشهورة في الضفة  
الغربية في محاولة لاستقطاب السياح  
ومنافسة البضائع العربية ، ومحاول ربط  
الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد  
الاسرائيلي.

واستخدمت المستوطنات لحل  
مشاكل التركيز السكاني اليهودي في  
الجزء الغربي من القدس،  
والتخلص من ضائقة السكن من  
خلال خلق مراكز جذب جديدة اقتصاديا  
 واجتماعياً تنقل اليها مجموعات من  
السكان الشباب لتخفيف الأزمة

الديمغرافية داخل القدس واستيعاب المهاجرين الجدد .  
كما ينظر الى وجود الاستيطان في القدس بما في هذه المستوطنات من سكان ومصالح اقتصادية باعتباره مؤشراً مقبولاً لدى الاسرائيليين لتطبيع العلاقات مع العرب<sup>(1)</sup>.  
لكن هذا المبرر يبدو ضعيفاً مقارنة بالمبررات الاخرى لان عمليات الاستيطان في القدس تستنزف جزءا كبيرا من الميزانية الاسرائيلية ومعظم مشاريع الاستيطان تعد مكلفة اقتصاديا مقارنة بالعائدات الناتجة عنها .

---

Shimon Peres, David Sling, The Arming of Israel, Weidenfeld and Nicolson, London 1970 p.269. (10)

## ث- الاستيطان في القدس

:

ستتم معالجة موضوع الإستيطان الاسرائيلي في القدس باختصار من خلال رصد سياسات التهويد التي اتخذتها اسرائيل في القدس أولاً بواسطة مجموعة من الاجراءات والقرارات لمصادرة الأراضي وتهجير السكان العرب ثم بعد ذلك متابعة عمليات الاستيطان من خلال بناء الأطواق الاستيطانية لمحاصرة القدس وعزلها عن بقية المناطق في الضفة الغربية .

## أ- الاجراءات الاسرائيلية لتهويد

### القدس : (١٢)

بدأت الاجراءات الاسرائيلية  
لتهويد القدس فور اتمام عملية الاحتلال  
سنة ١٩٦٧ حيث اتخذ الكنيست

١٢ انظر في ذلك :

أ- كيت ماجواير ، تهويد القدس  
، الخطوات الاسرائيلية  
للاستيلاء على القدس - دار  
الأفاق الجديدة - مركز  
الدراسات العربية ، بيروت  
١٩٨١ ص ٢٧-٢٨ .

ب- نظام بركات ، تهويد القدس  
في كتاب القدس - اعمال  
ندوة ، مركز الدراسات  
الاردنية - جامعة اليرموك  
اربد ٢٠٠١ ص ١٨١-٢٠٩ .

ج - Michael

Brecher, Decisions in Israel Foreign  
Policy, London, Oxford University press

. 1974 . PP. 37- 41 .

الاسرائيلية قراراً بضم القدس الغربية ( الشرقية) الى القدس الغربية المحتلة منذ سنة ٤٨ ، وقد بدأت الحكومة الاسرائيلية فور ذلك باتخاذ مجموعة من القرارات والسياسات المستعجلة لتحقيق ذلك :

بدأت باصدار الحاكم العسكري لمدينة القدس قراراً بحل مجلس أمانة القدس والحاقها ببلدية القدس الغربية ، وتلاه هدم الحواجز بين شطري المدينة وفتح طريق الى حائط البراق " المبكى " والمباشرة باعادة بناء الحي اليهودي القديم وتوسيع مباني الجامعة العبرية في هداسا وربطه بالقدس الغربية . وكذلك نقل عدد من الوزارات والمؤسسات الاسرائيلية وتهويد المرافق والخدمات

العامة والقضاء والحاكما بالاقتصاد الاسرائيلي ، وقد عملت اسرائيل على توسيع بلدية القدس اليهودية لتشمل القدس وضواحيها ، وفي نفس الوقت اقدمت سلطات الاحتلال على طرد اعداد كبيرة من المواطنين من عدة احياء في مدينة القدس القديمة ، خاصة حي المغاربة وباب السلسلة والباشورة وهدم مجموعة من المباني في هذه الأحياء تمهيداً لاقامة الحي اليهودي وصولاً لحائط المبكى ، وقد أصدرت الحكومة الاسرائيلية سنة ٦٨ قانون التنظيمات الادارية والقانونية ، والذي يشترط تسجيل الشركات والجمعيات والمهن حسب القوانين الاسرائيلية واتخاذ مجموعة من

الاجراءات الادارية في مجالات  
الترخيص والبناء ، وكذلك القيام  
بمجموعة عمليات من هدم البيوت  
ومصادرة الاراضي مما أدى الى تهجير  
اعداد كبيرة من العرب الى خارج المدينة  
، وكذلك استولت على مجموعة من  
المؤسسات الفلسطينية في القدس منها  
مستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية ،  
وتخصيص قصر العدل في القدس  
العربية ليكون مقراً لدائرة المخابرات  
العامة.



- وقد أقر الكنيست في سنة ١٩٨٠ - القانون  
الاساسي للقدس والذي ينص على (١٣) :
- ١- القدس الكاملة والموحدة  
عاصمة اسرائيل.
  - ٢- تكون القدس مكان اقامة  
رئيس الدولة ومقر  
الحكومة والكنيست  
والمحكمة العليا.
  - ٣- حماية الاماكن المقدسة  
وحرية الوصول اليها من

---

<sup>١٣</sup> الأمم المتحدة ، المستوطنات الاسرائيلية دراسة  
اعدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه ،  
نيويورك ، ١٩٨٢ ص ٢٣ . وكذلك :

2- Fundamental Laws Of Israel,  
Twayne Publishers New York.

قبل ابناء الديانات  
الثلاث.

٤- تخصيص مدراء مالية  
لتطوير القدس  
وازدهارها.

وبعد ذلك استخدمت اسرائيل  
قوانين الدفاع والأوامر العسكرية  
لمصادرة الاراضي في المناطق  
المحتلة بحجة استخدامها  
للاغراض العسكرية واصدار  
مجموعة من الاجراءات التي  
تتعلق بملكية الاراضي وتحركات  
السكان العرب اعتماداً على  
أوامر عسكرية يصدرها الحاكم  
العسكري ، وقد أدى ذلك لتهجير

أعداد كبيرة من الفلسطينيين ورفع عدد السكان اليهود داخل القدس (١٤) وبعد اتفاقيات أوسلو ومنذ سنة ١٩٩٤ صدر القانون الاسرائيلي الخاص بتقييد نشاطات السلطة الفلسطينية في القدس ومنعها من فتح أي ممثلية أو عقد أي اجتماعات دون موافقة الشرطة الاسرائيلية (١٥) وقد استفادت اسرائيل في هذا المجال في المشاريع الاستيطانية

---

Merom Benevenisiti, The West Bank, A Survey of Israel's Policies, Jerusalem. 1985. ١٤

١٥ ابراهيم أبو جابر ، مستقبل القدس وسبل انقاذها من التهويد ، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم ، ١٩٩٧، ص ٢٩.

القائمة من حيث توسيع مساحة القدس من ١٠% من مساحة الضفة الى أكثر من ٢٠% من هذه المساحة والتي اعتبرت خارج نطاق صلاحيات السلطة الوطنية .

وأخيرا حاولت اسرائيل العمل على اقامة كنيس يهودي في منطقة الحي الاسلامي بالقرب من باب السلسلة وقامت جمعية عطيرات كوهانيم باقامة نفق يصل الى مغارة سليمان قرب باب العمود ، وقامت منظمة " معهد الهيكل " بنصب شمعدان ذهبي مقابل المسجد الأقصى من

الغرب لتهويد المقدسات  
الاسلامية (١٦) .

ولتحقيق هذه السياسات  
في تهويد القدس ولضمان نجاح  
المشروع الاسرائيلي بضم القدس  
، قامت اسرائيل بانتهاج مجموعة  
من الاعتداءات على السكان  
والمناطق العربية في القدس  
نوجز فيما يلي أهمها : (١٧)

---

١٦ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٧ ،  
مركز الزيتونة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨٥ ، ٢٩٠ .  
انظر في ذلك :  
١٧

أ- ايمان مصاروه ، الاستيطان في القدس  
القديمة ، مركز القدس للحقوق ، القدس ،  
٢٠٠٤ .  
ب- التقرير السنوي ٢٠٠٧ ، المركز  
الفلسطيني لحقوق الانسان ، غزة ٢٠٠٨  
ص ٤٩ - ٥٦ .

١- هدم الأحياء  
القديمة في  
القدس وتشريد  
سكانها واللجوء  
الى عمليات  
التطهير العرقي  
داخل المدينة .

٢- احراق المسجد  
الأقصى في  
٨/٢١ سنة  
١٩٦٩

ومحاولة نسفه  
على يد الحاخام  
مئير كهاناه سنة  
١٩٨٠ ومحاولة

اقتحامه على يد  
منظمة رفافا  
المتطرفة سنة  
. ٢٠٠٥

٣- اقامة الحفريات  
حول المسجد  
الاقصى وتحتة  
وحفر الانفاق  
التي طالت  
معظم الاماكن  
دخل المدينة  
المقدسة  
والاعتداء على  
المقدسات  
المسيحية

والمقابر الدينية  
وكذلك سرقة  
محتويات كنيسة  
القيامة وتحطيم  
قناديل الزيت  
والشموع في  
القبر المقدس  
(١٨) .

٤- الاعتداء على  
المصلين في  
المسجد الأقصى  
ومنها مذبحه  
الأقصى في

---

<sup>١٨</sup> رائف نجم ، الحفريات الاثرية في القدس ، دار  
الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان / ٢٠٠٩ .



١٩٩٠/١٠/٨

التي قتل فيها  
عدد من  
المصلين وجرح  
عدد أكبر .

٥- اقتحام ساحة

المسجد الأقصى  
من قبل شارون  
وحراسته

المشددة حوله  
مما أدى الى قيام  
انتفاضة الأقصى

.

٦- اقامة الجدار

العازل والذي

باشرت الحكومة  
الاسرائيلية ببنائه  
سنة ٢٠٠٣  
وسوف يساعد  
هذا الجدار في  
تحقيق عملية  
التهويد للقدس  
واحاطتها  
بالجدران  
والمستوطنات  
لخنفها حيث  
سيبلغ طول  
الجدار حول  
القدس حوالي  
١٨١ كم مما

يفقد محافظة  
القدس حوالي  
٩٠% من  
أراضيها (١٩) .  
وقد عزل الجدار  
حوالي ١٠٠  
ألف من عرب  
القدس شرقي  
الجدار مما يمنع  
دخولهم للقدس

---

<sup>١٩</sup> عن الجدار العازل : أنظر أ- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٥ ، مركز الزيتونة ، بيروت ٢٠٠٦ ص ١٥-١٧ .

ب - مجموعة الدراسات الخاصة بالجدار العازل المنشورة ضمن كتاب الاعمال الكاملة للمؤتمر الدولي لنصرة القدس ، مركز القدس نت ، القدس ٢٠٠٨ ص ٢٧ - ١٤١ .

وحاجتهم  
للحصول على  
تصاريح  
للوصول الى  
أراضيهم .  
٧- اغلاق باب  
المغاربة  
ومحاولة ازالة  
الثلة التاريخية  
التي تعود للحرم  
الشريف (٢٠) .  
٨- تطويق القرى  
والتجمعات

---

٢٠ تقرير خاص عن باب المغاربة اعداد اللجنة الملكية لشؤون القدس ، عمان ٢٠٠٩ .

الفلستينية من  
خلال اقامة  
الطرق الالتفافية  
لربط التجمعات  
السكانية اليهودية  
مع بعضها  
البعض وتجنب  
الاحتكاك  
بالتجمعات  
الفلستينية في  
القدس وعزلها  
عن التجمعات  
الفلستينية  
الأخرى (٢١) .

---

انظر تفاصيل الطرق الالتفافية في :

٢١

ويلاحظ المتتبع للسياسات  
الاسرائيلية لتهويد القدس  
والاجراءات التنفيذية في هذا  
المجال بأنها تتصف بما يلي :

١- انها تشكل

اجماعا اسرائيلياً

على المستوى

الحكومي

والحزبي

والشعبي ، وان

هذه القرارات لا

يختلف فيها

---

رياض العيلة وايمين شاهين ، الاستيطان  
اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على القدس في كتاب  
الاعمال الكاملة للمؤتمر الدولي  
الاول لنصرة  
القدس ، مركز قدس نت القدس ، ٢٠٠٧ ص ١٦٣ - ١٦٥

اليسار أو اليمين  
الاسرائيلي وانها  
تشكل رمزا  
للاجماع الوطني  
وتقوي الوحدة  
الوطنية  
الاسرائيلية .

٢- إن القرارات  
بخصوص تهويد  
القدس كانت  
باستمرار  
قرارات علنية  
وصريحة  
وتسبق  
الاجراءات

العملية بشأن  
القدس ، وذلك  
على خلاف  
الوضع مع بقية  
اجزاء الضفة  
الغربية حيث  
تسعى اسرائيل  
لفرض الأمر  
الواقع من خلال  
اجراءات عملية  
دون الاعلان  
عن ذلك أو دون  
اتخاذ قرارات  
مسبقة بشأن  
مستقبلها .



٣- تعتبر اسرائيل  
اجراءاتها لتهويد  
القدس مسألة  
داخلية ولا  
ينطبق عليها  
القانون الدولي  
أو قانون  
الاحتلال  
الحربي لأن  
اسرائيل قامت  
بضم القدس  
واعتبرتها جزءاً  
من أراضيها ،  
وأن كل ما يتعلق  
بالقدس خاص

بالشعب اليهودي  
فقط وهي خارج  
نطاق الصراع  
العربي  
الاسرائيلي .

## **ب - عمليات الاستيطان في القدس :**

باشرت السلطات الاسرائيلية  
فور احتلالها للقدس العربية سنة ١٩٦٧  
بتركيز عمليات الاستيطان في مدينة  
القدس مع ايلاء هذا الموضوع الأولوية  
على بقية عمليات الاستيطان الاخرى  
في المناطق المحتلة .

وقد عمدت اسرائيل الى تطويق القدس بمجموعة من الأطواق الاستيطانية لمحاصرة المدينة وعزلها عن بقية الضفة الغربية ولتأكيد الوجود اليهودي في القدس والسيطرة عليها .

ونقدم فيما يلي عرضا موجزا للازمة الاستيطانية في القدس وحولها .<sup>(٢٢)</sup>

## ١- الطوق الأول داخل

### المدينة القديمة :

وذلك من خلال نقل مجموعات من السكان اليهود للعيش في

---

(٢٢) انظر في ذلك :

نظام بركات ، تهويد القدس ، في كتاب القدس ، اعمال ندوة مركز الدراسات الأردنية - جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠١  
ص ٢٠٢-٢٠٤ .

قلب المدينة في المساكن العربية التي تركها اصحابها أثناء الحرب ثم القيام باعمار الحي اليهودي في القدس والذي دمر سنة ١٩٤٨ بسبب الحرب وامتداده ليشمل كثيراً من الأحياء العربية المجاورة مثل حي المغاربه وحي الباشورة واقامة مركز تجاري شمال غربي القدس يشمل باب الساهرة وباب العامود.

**٢- الطوق الثاني داخل حدود أمانة مدينة القدس :**

ويتضمن هذا الطوق  
اقامة سلسلة من الاحياء  
السكنية الضخمة في  
جميع المناطق المحيطة  
بالقدس من الجنوب في  
تليبوت قرب جبل المكبر  
وصور باهر، ومن  
الناحية الشرقية في  
منطقة هداسا والشيخ  
جراح وتمتد الى معاليه  
ادوميم في منطقة الخان  
الاحمر، وفي الناحية  
الشمالية اقامة  
مستوطنات في التل  
الفرنسي وقرب شعفاط

تستند الى مستوطنات  
خلفية في النبي يعقوب  
وراموت قرب النبي  
صموئيل وطاروت  
الصناعية قرب قلنديا .

### ٣- الطوق الثالث في

حدود القدس الكبرى

(٢٣) :

ويمتد هذا الطوق من  
حدود رام الله شمالاً الى

---

( ٢٣ ) انظر في ذلك :

ابراهيم الفني ، الوقائع التي اعتمدها اسرائيل  
في تنفيذ مشروع القدس الكبرى، وردت ضمن الاعمال  
الكاملة للمؤتمر الدولي الاول لنصرة القدس ،  
القدس، مركز قدس نت ، ٢٠٠٧ .

الخان الاحمر شرقا قرب  
أريحا والطورون غربا  
الى أطراف مدينة الخليل  
جنوبا ، وتمتد مشاريع  
الاستيطان الاسرائيلي  
في هذه المنطقة لتشكّل  
٣٠% من مساهمة  
الضفة الغربية ويضم هذا  
الطوق حوالي ٦٠  
قرية عربية ويضم حوالي  
٢٥٠ الف نسمة من  
السكان .

ويشمل طول هذا الطوق  
حوالي ٤٠ كم تمتد من  
مستوطنة شيلو شمالا

حتى مستوطنة كفار  
عصيون جنوباً .  
و حين استكمال هذا  
المشروع تكون اسرائيل  
قد استكملت السيطرة  
على المواقع الأثرية  
والحضارية العربية  
المحيطة بالقدس،  
ومحاول تفرغ هذه  
المناطق من سكانها  
العرب ، ويتمثل هذا  
المشروع كذلك باقامة  
مشاريع عملاقة  
للاستثمار واقامة الفنادق.



ويقوم هذا المشروع على  
تنظيم المستوطنات في  
كتل ضخمة يجعل  
نظامها الأمني وبنائها  
التحتية أكثر كفاءة ، كما  
يشمل هذا المخطط  
للقدس الكبرى اقامة  
مساحات شاسعة من  
الاراضي الفارغة  
المحيطة بالمدينة من  
جهاتها الأربع لتوسيع  
المستوطنات وربطها مع  
بعضها البعض بالتمدد  
العمراني " التسمين " او  
بالطرق الالتفافية .

وقد أسفرت عمليات الاستيطان في القدس بالإضافة الى الاجراءات الاسرائيلية المتواصلة لتهويد القدس عن تراجع سكان المناطق المحتلة سنة ( ٦٧ ) حوالي ٢٠% في السنة الاولى للاحتلال أما نتائج عمليات الاستيطان فيمكن رصدها على النحو التالي : (٢٤)

---

٢٤ نظام بركات ، الاحتلال : العلاقة الجدلية بين الاستيطان والهجرة اليهودية والتهجير واللجوء الفلسطيني في كتاب اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الاوسط من اعداد علي الزغل جامعة

في الفترة الأولى من سنة  
١٩٦٧ - ١٩٧٧ وهي  
فترة حكم حزب العمل  
فقد تم توطين حوالي  
١٨٢ الف مستوطن في  
٥٨ مستوطنة على النحو  
التالي ٧٥ الف في مدينة  
القدس و ٦٥٠٠ في باقي  
الضفة الغربية و ٥٠٠  
مستوطن في قطاع غزة

في الفترة من ٧٧- ٨٤  
وهي فترة حكم الليكود

ارتفع عدد المستوطنين  
في الضفة الغربية من  
٦٥٠٠ الى ٤٥ الف  
وارتفع عدد المستوطنين  
في القدس من ٧٥ الف  
الى ٨٥ الف وارتفع  
العدد في قطاع غزة من  
٥٠٠ الى ١٣٠٠  
مستوطن ، وارتفع عدد  
المستوطنات من ٥٨  
مستوطنة الى ١٧٩  
مستوطنة في المناطق  
المحتلة .

من سنة ٨٤- ٩٥ فترة  
تعاقبت حكومات العمل  
والليكود :

بلغ عدد المستوطنين  
٣١٧ ألف منهم ١٤١  
ألف في الضفة يسكنون  
١٥١ مستوطنة و ١٧٠  
الف مستوطن في القدس  
يسكون ١٠ أحياء ، و ٦  
الاف في غزة يسكنون  
١٦ مستوطنة .

وفي السنوات الاخيرة  
تزايدت وتيرة الاستيطان بشكل  
عام فقد زاد عدد المستوطنين

من ٤٤٠ ألف سنة  
٢٠٠٤ الى ٤٥٢ سنة ٢٠٠٥  
حوالي ٢٠٠ الف منهم في منطقة  
القدس (٢٥) أنظر جدول  
المستوطنات رقم (١) .

وتشير الاحصائيات  
الحديثة الى أن حوالي ٤٨٠ الف  
مستوطن يسكنون في الضفة  
الغربية بما فيها القدس  
(٢٦) منهم حوالي ١٨٠ الف

---

٢٥  
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥  
ص ٦٤ .

٢٦  
رياض العيله ، وأيمن شاهين ، الاستيطان  
اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس في  
كتاب الاعمال الكاملة للمؤتمر  
الدولي الأول لنصرة القدس ، مركز قدس نت  
٢٠٠٧ ص ١٦٢ .

مستوطن في القدس . وأن هناك  
في الضفة الغربية الآن  
١٦٠ مستوطنة رسمية  
بالإضافة الى ١٠٢ بؤرة  
استيطانية (٢٧) .  
وقد تمخض عن عمليات  
الاستيطان هذه تأثيرات اقتصادية  
 واجتماعية واسعة على حياة

---

٢٧ انظر في ذلك :

أ- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة ٢٠٠٧ ، مركز الزيتونة ، بيروت ٢٠٠٨ ص ٨٢.

ب- تقرير جمعية بتسليم الاسرائيلية

على موقع الانترنت

Aljazeera. net /NR/ exeres/  
EE58BECA 4953 - 4 CDI – 9504  
<http://www>  
ICD 88 FF 46159 htm .

الشعب الفلسطيني من خلال  
مصادرة الأراضي وتفتيت  
أوصال المناطق المحتلة  
وتراجع مستوى المعيشة هذا  
بالإضافة إلى إرهاب المستوطنين  
وقوات الاحتلال مما يجعل  
المنطقة تعيش في حالة من عدم  
الاستقرار والأمن، وأن استمرار  
الاستيطان يشعر العرب  
بضرورة المقاومة ورفض  
الوجود الاسرائيلي  
التوسعي في المنطقة  
(٢٨).

---

٢٨  
يمكن متابعة الآثار الناجمة عن عمليات  
الاستيطان وتأثيرها على حياة الشعب الفلسطيني من



جدول  
المستوطنات في  
القدس رقم (١)

الرقم	اسم المستوطنة	تقدير عدد السكان
١-	أبو غنيم ( هار حوماه)	٣٠٠٠٠
٢-	بسغات زئيف، يسغات أومر	٣١٠٠٠

---

تقارير المركز الوطني لحقوق  
الانسان ، غزة ، رام الله ، اعداد متفرقة .

البقا	١٧٠٠٠	تليبوت الشرقية ، رمات راحيل	٣-
الوا		جاني بيطار	٤-
بيتو	٩٠٠٠	جعفات زئيف	٥-
بيت الار	٢٠٠٠	جعفات هموتس	٦-
بيت	٣٠٠٠٠	جيلو	٧-
القد		راس العامود	٨-
بيت	٤٣٠٠٠	راموت الون	٩-
شعا	٩٠٠٠	ريختس شعفاط	١٠-
عنا	٧٠٠	علمون	١١-
أبو الز	٢٨٠٠٠	معاليه ادوميم	١٢-
الجا		النبي صموئيل	١٣-

بيت	٢٠٠٠٠	النبي يعقوب	١٤-
بدو	١٧٠٠	هار أدار	١٥-
٢٢٠٤٠٠			المجموع

وقد نشرت حركة السلام الآن  
تقريراً في ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٩ يشير إلى أن  
اسرائيل ما زالت تواصل الاستيطان في  
القدس والضفة الغربية وأنها تحاول  
استخدام ادونات قديمة لتوسيع  
المستوطنات وأن البناء متواصل في  
المستوطنات بصورة مباشرة أو غير  
مباشرة بالرغم من موافقة الحكومة

الاسرائيلة على تجميد المستوطنات  
استجابة للضغوط الامريكية (٢٩).

## خصائص عمليات الاستيطان في القدس :

١- ارتبطت عمليات  
الاستيطان في القدس  
بالمبررات الدينية  
والعقيدية أكثر من  
المبررات الأمنية لتبرير

---

(٢٩) محطة B.B.C بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٨ . ،  
وانظر أيضا تقرير منظمة بمكوم وحركة السلام الآن  
في موقع الانترنت

Aljazeera. ne t /NR/ exeres/ Frr C12 A1-  
457 A-40DC ABCI- 5ACD 043 CCF  
<http://www.25.htm>.

تاريخ الدخول ٢٠٠٩/٢

شرعية عمليات  
الاستيطان ، ولذلك جاء  
معظم المستوطنين من  
التيارات الدينية  
والأصولية اليهودية  
للاستقرار في القدس.

٢- ان الاستيطان في القدس  
كان على صورة احياء  
سكنية متكاملة وأخذ  
طابع مدني أكثر منه  
مستوطنات زراعية من  
خلال اتصاله بالاحياء  
اليهودية في القدس.

٣- اتصف الاستيطان في  
القدس بكثافة بشرية

ملحوظة اذ أن عدد  
المستوطنين في القدس  
يفوق عدد المستوطنين  
في كل مناطق الضفة  
الغربية الأخرى .

٤- ارتبطت عمليات  
الاستيطان في القدس  
بعملية الاحلال  
Replacement من  
خلال العمل على طرد  
وتهجير السكان العرب  
الاصليين واستبدالهم  
بالمهاجرين اليهود .

٥- رافق عمليات الاستيطان  
في القدس عمليات

استخدام للعنف والقوة  
وتدمير للمنازل والأحياء  
العربية واللجوء  
للاجراءات التسعفية  
والعسكرية لضمان  
السيطرة على القدس  
ومواجهة الجهود العربية  
المقاومة للاحتلال  
وانتفاضات سكان القدس.

حظي الاستيطان -٦  
الاسرائيلي في القدس  
بتأييد كافة القوى  
السياسية في اسرائيل،  
وتأييد دعم يهود العالم  
نظراً لمكانة القدس في  
الديانة اليهودية.

لجأت اسرائيل الى -٧  
تكتيف عمليات  
الاستيطان في القدس  
كلما شعرت بقرب  
التوصل الى اتفاق سلام  
أو ضغوط دولية في

محاولة منها لتفويض أية  
محاولات للوصول الى  
حل ولاثبات قدرتها على  
اتخاذ ما تشاء من  
خطوات أحادية لفرض  
حلها على المنطقة  
(٣٠).

## ج- موقف الشرعية الدولية من الاستيطان في القدس

⋮

---

انظر في ذلك تقرير رقم (٤) مسار  
المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، مركز  
الزيتونة ، بيروت ٢٠٠٨ ص ٤٤-٤٧، حيث  
يقدم التقرير كشفاً بالممارسات الاسرائيلية التي  
أوردتها منظمات اسرائيلية حول تكثيف  
الاستيطان لوقف مسار التسوية.

(٣٠)



وسوف يتم تناول هذا الموضوع  
من خلال بحثين الأول يدرس  
موقف القانون الدولي من  
الاستيطان والثاني يدرس قرارات  
الأمم المتحدة .

## ١- موقف القانون الدولي من الاستيطان الاسرائيلي في القدس :

(٣١)

---

(٢٩) انظر في ذلك :

أ- T . Malison and

S.Malison , settlement and The Law, The  
Americam Education

Trust.U.S.A. 1983.

ب - عز الدين فوده ، محاضرات في القانون  
الدولي العام ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة  
القاهرة ، ١٩٧٤ .

ج- رضوان السيد ، المركز القانوني  
للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ،  
مجلة صامد الاقتصادي

يرتبط موضوع الاستيطان في  
القدس والمناطق المحتلة سنة  
١٩٦٧ بموضوع الاحتلال  
وحقوق سكان المناطق المحتلة  
، وكذلك الموقف من  
الاجراءات الاسرائيلية في  
الأراضي المحتلة.

من المسلم به بأن القوة لا تخلق  
القانون ولا ترتب حقوق السيادة  
فدولة الاحتلال لا تملك حقوق  
السيادة على الأراضي المحتلة  
اليها ، لأن سيادة الدولة المحتلة

أراضيها – وان شلت عملياً -  
فهي تبقى مستمرة من ناحية  
قانونية وفقاً لمبدأ استمرارية  
الدولة ، وأن ما تتمتع به قوات  
الاحتلال من اختصاصات  
محدودة فهي تنحصر في تلك  
اللازمة لسلامة قواتها.

وقد أجازت اتفاقيات لاهاي  
لسنة ١٩٠٧ في المادة ٤٣  
لسلطات الاحتلال اتخاذ  
الاجراءات اللازمة لتأمين  
النظام العام والأمن بأسرع وقت  
ممکن ، وبالمقابل منعت تلك  
الاتفاقيات في المواد ٤٦ و ٥٥  
من الاستيلاء على الممتلكات

العامة والخاصة في الاقليم  
المحتل وطالبتها بحماية حقوق  
الاشخاص وأموالهم ، وصيانة  
الممتلكات العامة وإدارتها طبقاً  
لقواعد الانتفاع أو الاستخدام  
وليس الملكية أو السيادة.

وقد حرمت مواد ميثاق لاهاي  
لسنة ١٩٧٠ في البند ٥٢  
مصادرة الاراضي أو اقامة  
المستوطنات وان استخدام  
الأراضي العامة أو الخاصة  
يجب أن يكون مؤقتاً ومشروطاً  
بعدم تغيير معالمها .

أما اتفاقيات جنيف لسنة  
١٩٤٩ الخاصة بحقوق المدنيين

زمن الحرب فقد نصت المادة  
٤٩ من الاتفاقية الرابعة على  
حظر النقل الاجباري للأفراد  
والجماعات من الأراضي  
المحتلة ، وكذلك لا يجوز لقوات  
الاحتلال أن تنتقل جماعات من  
سكانها المدنيين الى الأراضي  
التي تحتلها .

كما تحظر المادة ٥٣  
تدمير العقارات والممتلكات  
الشخصية والعامة في المناطق  
المحتلة.

ونصت المادة ٦٤ على  
عدم جواز اخضاع سكان

المناطق المحتلة لسيادة قوات  
الاحتلال (٣٢).

أما مبادئ حقوق  
الانسان والواردة في الاعلان  
العالمي لحقوق الانسان لسنة  
١٩٤٨ والعهدين الدوليين لسنة  
١٩٦٦ فهي تعطي للشعوب حق  
تقرير المصير، وتعطي للسكان  
اينما كانوا حقوقاً لا يجوز  
الانتقاص منها أو تجاوزها ،  
وهذا ما تقوم قوات الاحتلال  
بانتهاكه من خلال مصادرة

---

٣٢ صائب عريقات ، الاستيطان في العلاقات  
الدولية في مجلة السياسة الدولية العدد ٨٩ لسنة ١٩٨٧  
ص ١٤-١٣ .

الأراضي والممتلكات الخاصة ،  
والتهجير القسري والطرده  
للسكان في المناطق المحتلة ،  
وانتقاص لحرية الأفراد  
وحقوقهم في الهوية الشخصية  
وتعذيبهم وحرمانهم من وسائل  
المعيشة الكريمة . كما أن  
الاجراءات الاسرائيلية تشكل  
خرقا لمبدأ المساواة بين البشر  
حيث يتم التمييز بين السكان  
اليهود والمسلمين والمسيحيين  
حيث يخضع سكان المستوطنات  
اليهود الى قانون ومحاكم  
تختلف عن القوانين والمحاكم  
التي يخضع لها العرب.

كما أن اتفاقية لاهاي  
لحماية الممتلكات الثقافية أثناء  
النزاع المسلح لسنة ١٩٥٤ ،  
والاتفاقية الدولية لحماية التراث  
الثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢ ،  
وكذلك البروتوكول الأول لسنة  
١٩٧٩ الاضافي لاتفاقيات  
جنيف لسنة ٤٩ لحماية التراث  
الحضاري تحت الاحتلال يمنع  
قوات الاحتلال من القيام بأي  
عبث بالمقومات الأثرية  
والحضارية والاماكن المقدسة  
في المناطق المحتلة ، وهو ما  
تمارسه اسرائيل من هدم  
للأحياء القديمة في القدس



ومحاولة اجراء تغييرات  
جوهرية على الهوية الثقافية  
لمدينة القدس واماكنها المقدسة  
وبالتالي يمكن القول بأن النشاط  
الاستيطاني يشكل خرقاً للقانون  
الانساني الدولي وذلك من خلال  
خرق مبدأين أساسيين هما :  
(٣٣).

(١) حظر نقل  
المدنيين في

---

٣٣ وثيقة رقم ١٠٩ - رسالة منظمة هيومان  
رايتس وتش الى الرئيس جورج بوش حول توسيع  
المستوطنات في الضفة الغربية.  
الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ ، مركز  
الزيتونة ، بيروت ص ٢١٥-٢٢٠ نقلا عن :

[http://hrw.org/Arabic/docs/2005,  
27/12/isr/pa\\_12352.htm](http://hrw.org/Arabic/docs/2005,27/12/isr/pa_12352.htm) .

أراضي سلطة  
الاحتلال الى  
الأراضي  
المحتلة حيث  
تنص المادة  
٦/٤٩ من اتفاقية  
جنيف الاربعة  
على " لا يحق  
لسلطة الاحتلال  
نقل اجزاء من  
سكانها الى  
الأراضي التي  
تحتلها".

(٢) حظر اجراء  
تغييرات دائمة

في الأراضي  
المحتلة لا تكون  
لمصلحة السكان  
الواقعين تحت  
الاحتلال .

مما سبق يمكن القول بأن  
اقامة المستوطنات  
الاسرائيلية في المناطق  
تشكل انتهاكاً لقواعد  
القانون الدولي ، ولا  
يمكن ادخال الاجراءات  
الاسرائيلية في هذا  
المجال ضمن اجراءات  
القوات المحتلة لصيانة  
أمنها وحفظ النظام العام

لما تمثله هذه الاجراءات  
بما فيها من عمليات  
استيطان ومصادرة  
للاراضي من عمليات  
إستفزاز للسكان مما  
يدفعهم لمقاومة قوات  
الاحتلال ومما يعرض  
النظام والأمن في  
المناطق المحتلة للحظر  
بدلا من استتباب النظام  
العام (٣٤) .

---

<sup>٣٤</sup> ويمكن متابعة التحليل القانوني لأهم قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس في وليم ماليسون وسالي ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٩ ص ٥٣-٥٨ .

كما أن اسرائيل لا تملك  
السيادة على المناطق  
المحتلة وبالتالي ليس من  
حقها اقامة المستوطنات  
ونقل السكان والتي هي  
من أعمال السيادة الكاملة  
التي تمتلكها الدولة  
الأصلية المالكة للاقليم.  
كما أن الاجراءات في  
الأماكن المقدسة تمثل  
انتهاكاً للتراث الانساني  
والثقافي في القدس.

### ٣-قرارات الأمم المتحدة (٣٥)

انصبت قرارات الأمم المتحدة على مقاومة الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس والتي تشمل عمليات الاستيطان الاسرائيلي في القدس وتهجير السكان ومصادرة الأراضي.

- 
- انظر بشأن قرارات الأمم المتحدة:
- أ- القدس في السياسة الأردنية ، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان ٢٠٠٨، ص ٤٢-٥٤.
- ب- الأمم المتحدة ، المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية ، نيويورك ، ١٩٨٢.
- ت- قرارات الامم المتحدة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ومركز الوثائق والدراسات ، أبو ظبي ، عدة اصدارات .
- ث- United Nations. Israel Settlement in Gaza and West Bank . Newyork, 1984.

٣٥

وفيما يلي نقدم عرضاً  
لأهم قرارات الأمم المتحدة في  
مجال الإستيطان الاسرائيلي  
والاجراءات الإسرائيلية  
في القدس وسيتم تقسيم هذه  
القرارات حسب الجهة الصادرة  
عنها:

## (١) قرارات الجمعية العامة:

بدأت قرارات الجمعية  
العامة للأمم المتحدة منذ بداية  
الاحتلال الاسرائيلي للقدس حيث  
صدر القرارين ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤  
لسنة ١٩٦٧ للمطالبة بالغاء  
اجراءات اسرائيل بشأن القدس،  
ورفض الاجراءات الاسرائيلية

لتغيير معالم القدس ، وفي سنة  
١٩٧١ صدر قرار الجمعية  
العامة للأمم المتحدة الذي طالب  
اسرائيل بالغاء جميع التدابير  
والسياسات والممارسات في  
الأراضي المحتلة ، وفي سنة  
١٩٧٧ وافقت الجمعية على قرار  
يدين التغييرات التي اجرتها  
اسرائيل في الأراضي المحتلة ،  
وكذلك يدين عمليات الاستيطان  
الاسرائيلي ويعتبرها غير  
شرعية وعقبة في طريق السلام .  
وفي سنة ١٩٨٠ صدر  
قرار الجمعية العامة بشأن رفض  
توحيد القدس وجعلها عاصمة



لاسرائيل ، وذلك بعد فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بهذا الشأن.

❖ قرار الجمعية العامة رقم ٥٥ /٥٠/ ٢٥ لسنة ٢٠٠١ الذي ينص على عدم قانونية فرض اسرائيل لقوانينها وولايتها واداراتها على القدس .

❖ قرار الجمعية ٣١٥٦ بتاريخ ٢٠٠١ على تأكيد القرار السابق.

❖ قرار الجمعية رقم ١١١/٥٧ في ٢٠٠٣ الذي يطالب بأن يأخذ أي حل شامل وعادل لقضية القدس بالاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ، وأن يضمن حرية الوصول للناس من جميع الاديان للاماكن المقدسة .

وتوالت نفس المطالب في  
قرارات الجمعية العامة رقم  
٢٢٥٨ في ٢٠٠٣ ورقم  
٣٢٥٩ لسنة ٢٠٠٥  
والقرارات ٢٦٦١ في ٢٠٠٧  
الذي يطالب بسحب البعثات  
الدبلوماسية من القدس.

❖ قرار الجمعية رقم ١٠٥ / ٦٠ لسنة ٢٠٠٥ والذي يؤكد على أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ٦٧ بما فيها القدس ، وتشير الى قرار محكمة العدل الدولية بخصوص اعتبار " اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقاً للقانون الدولي (٣٦)

---

(٣٣) انظر بخصوص قرارات الجمعية

العامة :

وأن أنشطة الاستيطان  
الاسرائيلية تمثل انتهاكاً  
 للقانون الدولي الانساني  
 وذات تأثير ضار على جهود  
 السلام في الشرق الأوسط.  
 كما أشار القرار الى أن  
 اقامة الجدار العازل يمثل خرقاً  
 للقانون الدولي ويطالب بتفكيك  
 المستوطنات القائمة .

---

أ- الوثائق الفلسطينية ، ٢٠٠٥ ، وثيقة  
 رقم ٩٦ و ٩٧ ، ٩٨ ص ١٨٤ -  
 ١٩١ .

ب- القدس في قرارات الامم المتحدة ،  
 منشورات اللجنة الملكية لشؤون  
 القدس ، عمان ١٩٩٥ .

ت- Institute of Palestine  
 Studies , United Nations  
 Resolution on Palestine,  
 Beirut.

(٢) قرارات مجلس الأمن

(٣٧) :

أصدر مجلس الأمن عدة

قرارات بشأن القدس نوجزها فيما

يلي :

❖ القرار ٢٥٠ ، والقرار ٢٥١

لسنة ١٩٦٨ بخصوص

رفض واستنكار اقامة

---

انظر بخصوص قرارات مجلس الأمن :

أ- U.N. Security Council,

Official Records, United Nations , Newyork

ب- United Nations , Israel

settlement in Gaza and West Bank

Newyork

ج- القدس في قرارات الأمم المتحدة ،

المرجع السابق .

اسرائيل للعرض العسكري  
في القدس .

❖ القرار ٢٥٢ لسنة

١٩٦٨ والقرار ٢٦٧ لسنة

١٩٦٩ اللذان يدينان

الاجراءات الاسرائيلية لتغيير

وضع مدينة القدس وعدم

تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

❖ القرار ٢٧١ لسنة ١٩٦٩

الذي يؤكد على القرارات

السابقة ويدين تدمير اسرائيل

وتدنيسها للاماكن المقدسة

وان ذلك يهدد السلام العالمي

ويعبر عن قلقه بخصوص

احراق المسجد الأقصى .

❖ والقرار ٢٩٨ لسنة ١٩٧١ الذي يدعو الى الغاء جميع الاجراءات الاسرائيلية في مدينة القدس ويؤكد على قراراته السابقة وضرورة تقيد اسرائيل باتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩.

❖ وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ والذي شكل لجنة خاصة لدراسة موضوع المستوطنات وقد جاء في القرار أن اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة سنة ٦٧ غير شرعي ويشكل عقبة

كأداء أمام تحقيق سلام شامل  
وعادل ودائم . والدعوة للتقيد  
بمعاهدة جنيف سنة  
١٩٤٩ وجاء القرار ٣٥٤  
لسنة ١٩٧٩ داعياً لوقف  
الاستيطان .

❖ وجاء القرار رقم ٤٦٥ لسنة  
١٩٨٠ ليدعو الى الامتناع  
عن إقامة مستوطنات جديدة  
وكرر مجلس الأمن رفضه  
لما اتخذه اسرائيل من تدابير  
لتغيير الطابع الديمغرافي في  
القدس واعتبار ذلك عمل  
غير قانوني ، ودعا القرار  
الى ازالة المستوطنات القائمة

والامتناع عن اقامة  
مستوطنات جديدة.

❖ وفي القرار رقم ٤٧٦ لسنة  
١٩٨٠ نص يعتبر اجراءات  
اسرائيل في القدس باطلة  
ولاغية.

❖ وفي القرار ٤٧٨ لسنة  
١٩٨٠ رفض لمشروع  
اسرائيل باصدار القانون  
الأساسي للقدس ويطالب



الدول بعدم نقل بعثاتها  
الدبلوماسية للقدس (٣٨).

❖ القراران ٦٠٧ و ٦٠٨ لسنة  
١٩٨٨ الخاصة باستنكار  
ابعاد اسرائيل للفلسطينيين  
من المناطق المحتلة .

❖ وفي سنة ١٩٩٠ صدر قرار  
مجلس الأمن رقم ٦٧٢  
والقرار رقم ٦٧٣ ليعرب  
عن اسفه لعدم قبول اسرائيل  
استقبال بعثة للأمين العام

---

(٣٨) الأمم المتحدة ، المستوطنات الاسرائيلية ، دراسة  
اعدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه ، نيويورك ١٩٨٢

للتحقيق في التدهور الخطير  
للحالة في الأراضي المحتلة.

❖ وفي سنة ١٩٩٢ صدر قرار  
الامن رقم ٧٢٦ الذي يؤكد  
على انطباق اتفاقيات جنيف  
على الاراضي المحتلة سنة  
٦٧ بما فيها القدس والمطالبة  
بعدم ابعاد المدنيين منها .

❖ وفي سنة ١٩٩٦ صدر  
القرار رقم ١٠٣٧ الذي  
يعتبر القدس جزء من  
الأراضي المحتلة سنة  
١٩٦٧ والمطالبة بعدم اجراء  
أي تغيير على الوضع

الجغرافي والديمغرافي في  
القدس .

(٣) قرارات مؤسسات الأمم  
المتحدة الأخرى :

(أ) القرارات الصادرة عن  
اليونسكو: (٣٩) ومنها :

- ١- القرار ١٥ م/٣٠٣٤٣/  
لسنة ١٩٦٨ والذي  
يدعو اسرائيل للمحافظة  
على الممتلكات الثقافية  
في القدس القديمة .
- ٢- أدانت اليونسكو سنة  
١٩٧٠ حريق المسجد

---

(٣٩) أنظر قرارات اليونسكو في :-

القدس في السياسة الأردنية ، اللجنة الملكية  
لشؤون القدس ٢٠٠٨ ص ٤٦-٤٩ .

الأقصى واعرب مجلسها  
التنفيذي عن حزنه عن  
الأضرار التي لحقت  
بالمسجد وتم تأكيد هذا  
القرار في اجتماع ١٩٧١

٣- القرار ١٧ م / ٣٠٤٢٢  
الذي يدعو اسرائيل الى  
عدم تغيير معالم القدس  
والحفريات الأثرية.

٤- القرار ١٩ م / ٤٠١٢٩  
لسنة ١٩٧٦ والذي  
يطالب بتنفيذ قرارات  
المجلس التنفيذي  
لليونسكو بشأن حماية  
الممتلكات الثقافية في  
القدس .

٥- القرار ٢٠ م / ٧٠٦ /  
لسنة ١٩٧٨ الذي يدين  
اسرائيل لتغيير معالم  
القدس التاريخية والثقافية  
وتهويدها.

٦- مجموعة من القرارات  
الخاصة بالتراث الثقافي  
في القدس ومنها  
القرارات ١١٠٨/٢٢  
الذي يدعو الى ادراج  
مدينة القدس القديمة  
وأسوارها في قائمة  
التراث العالمي المهدد  
بالخطر . والقرار ٢٤٥  
م / ١١٠٦ بخصوص  
ضمان تطبيق قرارات  
اليونسكو لصيانة التراث  
الثقافي القدس. والقرارات  
٢٥ م / ٣٠٦ / لسنة  
١٩٨٩ الذي يستنكر

- اعمال الاعتداء والتدمير  
للتراث الثقافي في القدس.
- ٧- قرارات المجلس التنفيذي  
لليونسكو المتعلق  
بالمؤسسات التعليمية  
والثقافية في الاراضي  
المحتلة لسنة ١٩٩٠ .
- ٨- القرار رقم ٢٦م / ٣٠١٢  
لسنة ١٩٩١ والقرار  
٢٧م / ٣٠٨ لسنة ١٩٩٣  
بخصوص حصر  
الممتلكات الثقافية في  
القدس لاعتبارها ضمن  
التراث الثقافي العالمي .

٩- وفي سنة ١٩٩٩ اتخذت  
اليونسكو قراراً يدعو الى  
ضرورة بحث موضوع  
القدس على أساس اتفاقية  
لاهاي لسنة ١٩٠٧  
واتفاقية جنيف الرابعة  
لسنة ١٩٤٩ . وفي  
السنوات من ٢٠٠٤-  
٢٠٠٨ رفضت اليونسكو  
في مؤتمراتها المطالبات  
الاسرائيلية لشطب القدس  
من قائمة التراث العالمي  
المهدد بالخطر (٤٠) .

---

رائف نجم ، المرجع السابق ص ٢٥٢ .

١٠- القرار رقم ٣٤

Decision Com لسنة

٢٠٠٦ الذي يطالب

اسرائيل بالوفاء

بالتزاماتها في الحفاظ

على التراث العالمي

للقدس .

ويلاحظ بأن جميع

قرارات ونداءات

مؤتمرات اليونسكو

ولجانها كانت تطالب

بوقف التجاوزات

الاسرائيلية في مدينة

القدس خاصة في المجال



الثقافي والاماكن  
المقدسة.

## ب- قرار محكمة العدل

الدولية: بشأن الرأي  
الاستشاري الذي طلبته  
الجمعية العامة  
بخصوص الجدار العازل  
والذي يحمل الرقم  
٩/١٣١ لسنة ٢٠٠٤  
والذي يطالب  
اسرائيل بازالة جدار  
الفصل العنصري  
وتعويض المتضررين  
من هذا القرار ،  
وأنة يتوجب على  
اسرائيل التوقف عن  
اقامة الجدار غير  
القانوني وتفكيك  
الأجزاء التي تمت اقامتها  
والمطالبة بتطبيق  
اتفاقية جنيف

الرابعة على القدس  
باعتبارها محتلة  
(٤١).

ج- تقارير جمعية حقوق

الانسان Human Rights

Watch(٤٢).

---

<sup>٤١</sup> التقرير السنوي ٢٠٠٧ ، المركز الفلسطيني  
لحقوق الانسان ، غزة ، ٢٠٠٨ ص ٥٣ .

<sup>٤٢</sup> الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ ، مركز  
الزيتونة ، بيروت ص ٢١٢ - ٢١٣ .

تشير معظم هذه التقارير  
الى انتهاكات حقوق  
الانسان الفلسطيني بسبب  
الاعتداءات الاسرائيلية  
على حياته وممتلكاته .  
ويتم تأكيد هذه القرارات  
سنوياً ، وهي تمس حياة  
الانسان بكافة جوانبها  
المدنية والسياسية  
والاقتصادية والاجتماعية  
والثقافية .

مما سبق يمكن القول بأن قرارات  
الأمم المتحدة قد أكدت مجموعة من  
المبادئ العامة أهمها :

- ١- عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة سنة ٦٧ بما فيها القدس والمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٧ .
- ٢- رفض التدابير الاسرائيلية بضم القدس وجعلها عاصمة لاسرائيل وضرورة الامتناع عن مصادرة الاراضي وبطلان الاجراءات الاسرائيلية لتغيير معالم القدس واعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة لسنة ١٩٦٧ .
- ٣- رفض عمليات الاستيطان الاسرائيلي واعتبارها عقبة أمام عملية السلام في المنطقة.
- ٤- اعتبار اجراءات اسرائيل الاستيطانية في القدس غير

شرعية ولاغية والمطالبة  
بازالة جميع المستوطنات في  
القدس والضفة الغربية وكان  
هذا الاتجاه واضحاً في  
قرارات الجمعية العامة أكثر  
من مجلس الأمن .

٥- اذانة اعمال العنف في القدس  
والأماكن المقدسة سواء التي  
تمارسها الحكومة أو  
المستوطنون .

٦- عقب حرب اكتوبر ٧٣ تم  
الغاء بند القضية الفلسطينية  
من اجتماعات الجمعية  
العامة وصار ينظر الى كل  
بند بصورة منفصلة.

٧- كررت قرارات الأمم  
المتحدة نفسها بوتيرة  
متناقصة ومراجعة سواء  
على صعيد قرارات الجمعية  
العامة أو قرارات مجلس  
الأمن حيث ظهر اتجاه  
واضح نحو تراجع حدة

القرارات الدولية ، وتناقض مطالب المجتمع الدولي من اسرائيل مع بقاء الموقف العام نحو رفض الاجراءات الاسرائيلية واعتبارها غير شرعية .

٨- كررت الأمم المتحدة تأكيدها في معظم القرارات على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب على الاراضي العربية المحتلة سنة ٦٧ بما فيها القدس.

٩- ربطت قرارات الامم المتحدة ما بين الاراضي المحتلة سنة ٦٧ والقدس حيث اضافت الى معظم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن فقرة بما فيها القدس الى جميع الفقرات التي نصت على فقرة الاراضي المحتلة سنة ٦٧ .

١٠- تكرار وصف اسرائيل في معظم القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بخصوص الاستيطان والقدس باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال .

## خلاصة القول بخصوص قرارات الأمم المتحدة :

- كانت قرارات الجمعية العامة اكثر جراءة ومباشرة في رفض النشاطات الاسرائيلية والاستيطان في القدس من قرارات مجلس الأمن .
- اقتصر موقف الامم المتحدة من موضوع الاستيطان على الادانة والاستنكار دون أن

ينتقل الى اتخاذ اجراءات  
عملية لوقف الاجراءات  
الاسرائيلية في هذا المجال،  
ولم ترتبط قرارات الأمم  
المتحدة بآليات لتنفيذها .

● خضعت جميع قرارات  
مجلس الأمن قبل اقرارها  
للتغيير والتعديل ومرات  
كثيرة لحق الفيتو من خلال  
اعتراضات المندوب  
الامريكي ، وقد وقفت  
الولايات المتحدة وحيدة في  
مجلس الأمن في رفض  
القرارات ضد الاستيطان  
وفي الامتناع على التصويت



على قراري مجلس الأمن  
رقمي ٤٧٦ و ٤٧٨ .

● جميع قرارات مجلس الأمن  
كانت بموجب الفصل  
السادس ولم تصدر بموجب  
الفصل السابع الذي يتطلب  
اتخاذ خطوات اجرائية فعلية  
وكذلك تعد قرارات الجمعية  
العامة بمثابة توصيات  
متروك للأطراف المعنية  
طوعية الالتزام بها .

● معظم قرارات مجلس الأمن  
تدعو الى شجب عمليات  
الاستيطان واعتبارها غير  
شرعية لكن قرارا واحدا

طالب بتفكيك المستوطنات  
القائمة .

● كان هناك ربط في قرارات  
الأمم المتحدة بين الموقف  
من الاحتلال الاسرائيلي  
للقدس والمناطق المحتلة  
لسنة ١٩٦٧ وقضية  
الاستيطان .

● كانت استجابة اسرائيل  
للقرارات الدولية معدومة  
واستمرت في ممارسة  
نشاطاتها الاستيطانية في  
القدس وتوسيعها دون عوائق  
.

- هناك اهمال وتجاهل بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وعمليات الاستيطان في قرارات الأمم المتحدة بشكل عام .

### **الخاتمة :-**

يلاحظ الدارس للأهداف الاسرائيلية بخصوص الاستيطان والمبررات التي اعتمدها اسرائيل في هذا المجال بأن اسرائيل حاول استنباط المبررات السياسية والأمنية والدينية لتبرير عمليات الاستيطان التي تقوم بها ، وترى اسرائيل بأن النشاطات الاستيطانية مطلوبة لحفظ أمن قوات الاحتلال ولتحقيق نظرية الأمن القومي الاسرائيلي

بما فيها من أسس معتمدة مثل نظرية الحدود الآمنة وتأمين العمق الاستراتيجي

كما استخدمت اسرائيل الاستيطان كوسيلة ضغط ومساومة في عمليات التسوية القائمة طالما أن عملية التسوية ما زالت بعيدة المنال فان التغيرات على أرض الواقع ستقوي الموقف الاسرائيلي التفاوضي وتنمي الاحساس بالاحباط واليأس لدى العرب لتقديم تنازلات أو ضمان نجاح المشروع الصهيوني في التوسع لتحقيق الاحلام الصهيونية في اسرائيل الكبرى .

كما استندت اسرائيل في تبريرها لعمليات الاستيطان على مقولات الحق

التاريخي والديني لليهود في أرض  
اسرائيل التاريخية والذي يتمثل في الدعوة  
لعودة شعب الله المختار الى "أرض  
الميعاد" وأن الاستيطان يمثل العمود  
الفكري للمشروع الصهيوني ، وأن  
اسرائيل ما هي في الحقيقة الا مستوطنة  
كبيرة ولولا الهجرة والاستيطان لما تحقق  
المشروع الصهيوني بأبعاده التوسعية  
للوصول الى فكرة اسرائيل الكبرى .

من خلال متابعة الاجراءات  
الاسرائيلية للسيطرة على القدس وتهويدها  
وكذلك متابعة عمليات الاستيطان  
الاسرائيلي في القدس . يلاحظ ذلك التواتر  
والاستمرارية في هذه النشاطات وبوتيرة  
متسارعة أحياناً خاصة حين تشعر

اسرائيل بأنها قد تجبر على تقديم تنازلات  
ضمن مشاريع التسوية في المنطقة ،  
ولاستباق التعرض لضغوط دولية ،  
وأحياناً أخرى تلجأ اسرائيل الى تهدئة  
نشاطات الاستيطان والتظاهر بوقفها  
لتفادي حالات الضغط الدولي خاصة  
الأمريكي ولتفادي تعرضها لعقوبات  
دولية أو أمريكية دون أن يسفر ذلك عن  
تراجع عما تم انجازه من عمليات  
استيطان سابقة.

وقد تميزت عمليات الاستيطان  
في القدس بالغازرة والكثافة السكانية مع  
الاعلان عن تلك العمليات بصورة علنية  
لأنها تمثل اجماعاً اسرائيلياً .

أما بالنسبة للقرارات الدولية  
والشرعية القانونية الخاصة بعمليات  
الاستيطان ، فان مبادئ القانون الدولي  
المتتمثلة في اتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧  
واتفاقيات جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩  
تحرم نقل السكان من دولة الاحتلال الى  
المناطق المحتلة أو تغيير المعالم الرئيسية  
للمناطق المحتلة والتي يدخل ضمنها  
عمليات الاستيطان .  
أما بالنسبة لقرارات الأمم المتحدة فقد

صدرت قرارات الأمم المتحدة سواء من قبل  
الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الهيئات الدولية  
الأخرى مثل اليونسكو ومحكمة العدل الدولية  
وجمعية حقوق الانسان لتجسد رفض المجتمع  
الدولي لاجراءات اسرائيل التهويدية بما فيها اقامة  
المستوطنات ومصادرة اراضي ، واعتبار  
اجراءات اسرائيل في هذا المجال غير شرعية .  
وقد شملت هذه القرارات توابع كثيرة مترتبة على

الاستيطان مثل اعلان ضم القدس والمطالبة بعدم نقل البعثات الدبلوماسية للقدس ، واعادة المطرودين والمبعدين من القدس ، واستنكار اقامة الجدار العازل وحفر الانفاق تحت الاماكن المقدسة . وقد تعاملت اسرائيل مع قرارات الامم المتحدة بشكل عام بصورة انتقائية وتمسكت بالقرارات التي لا تتعارض مع سياساتها وسكتت على القرارات الأخرى.

وفي الختام يمكن القول بأن موقف الشرعية الدولية من عمليات الاستيطان كان قائماً على الرفض والاستنكار ، لكنه لم يرتبط بآليات للتنفيذ أو القيام باجراءات لمنع اسرائيل من استمرارها في مشاريعها الاستيطانية ، وبالتالي فان موقف الشرعية الدولية بحاجة الى تفعيل للانتقال من دور تحديد الموقف القانوني الى



الاجراءات العملية ، وهذا يتطلب جهداً عربياً  
لدعم المقاومة والمساعدة في تثبيت الشعب  
اللسطيني على أرضه ثم الضغط على المجتمع  
الدولي لمنع تساهله مع مواقف اسرائيل العدوانية  
ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

ومع الاقرار بأهمية الشرعية الدولية في  
رفض وعدم اقرار مشاريع اسرائيل الاستيطانية  
في القدس وباقي المناطق المحتلة ، فان النظرة  
المستقبلية لطبيعة النشاط الاستيطاني الاسرائيلي  
سوف يعتمد على مؤشرات ومتغيرات أخرى  
أكثر فعالية ومن أهمها مدى قدرة قوات الاحتلال  
على استقدام اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود بعد  
نضوب مصادر الهجرة الرئيسية في أوروبا  
الشرقية والقدرة في الحصول على الأموال  
اللازمة للاستيطان الذي هو بطبيعته مكلف في

ظل توفير اجواء أمنية واستقرار سياسي في المنطقة ، وفي المقابل على مدى قدرة اسرائيل على طرد مجموعات كبيرة من السكان واجبارهم على مغادرة اراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم اعتماداً على سياسات البطش والعنف الاسرائيلي وتضييق الخناق على حياتهم المعيشية.

وتشير النظرة المستقبلية الى أن المشروع الصهيوني بالرغم من تعاضمه في مجال عمليات الاستيطان والسيطرة فانه لن يستطيع تحقيق أحلام اسرائيل التوسعية وأنه سيبقى عاجزاً عن وقف صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بقضيته وان حالة الصراع في المنطقة ستستمر مستقبلاً . لأن وجود المستوطنات سيبقى يشكل تحدياً لمشاعر العرب والمسلمين ويشعرهم بأن الوجود الاسرائيلي قائم على سلب الممتلكات والعنف وأن

المستوطنين لا يمتون للمنطقة بشيء ، مما يبقى  
حالة الصراع قائمة .